

بيان السودان  
**Sudan Statement**

أمم

اللجنة السادسة – الدورة (77)

تحت البند (84)

حول

سيادة القانون على المستويين  
الوطني والدولي

***The Rule of Law at the National and  
International Levels***

عمّار محمد محمود  
**Counsellor**

**Ammar Mohammed Mahmoud**

نيويورك : أكتوبر 2022

(الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء)

السيد الرئيس،

ينضم وفدى للبيان الذى أدلى به وفد جمهورية ايران الاسلامية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز والبيان الذى أدلى به وفد غانا إنابة عن المجموعة الأفريقية، وقد أحاط السودان علماً بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/77/213).

السيد الرئيس ،،

يولى السودان أهمية كبرى لموضوع سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى وبيذل جهوداً مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية بهدف تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والإتفاقيات الدولية وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة تهض بها الجهات ذات الصلة في مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها وفقاً للدستور والقوانين المنظمة لذلك، باعتبار عملية تحقيق سيادة القانون على المستوى الوطنى مهمة داخلية تهض بها الدول والحكومات.

نتفق بدءاً مع تقرير الأمين العام المرقوم (A/77/213) على تثمين الجهود المتضافرة التي بذلتها أسرة الأمم المتحدة لدعم ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لتعزيز سيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع. ونتفق مع التقرير في أن الحاجة ماسة وضرورية لإقامة وتعزيز الشراكات المتعددة الأطراف والبناء على الالتزام الذي قطعه الدول الأعضاء والجهات الشريكة لها لكي ترقى إلى مستوى توقعات سكانها فيما يتعلق بسيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

السيد الرئيس ،،

إنطلاقاً من حرص السودان على سيادة حكم القانون، فإن هناك جهوداً داخلية في البلاد لمراجعة القوانين الوطنية، بُغية تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والإتفاقيات الدولية، وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة بالداخل تهض بها الجهات ذات الصلة في مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها. وتقوم بلادي باتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان و إلغاء عدد من القوانين المقيدة للحريات، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، وحماية حقوقها و إتاحة حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، ومحاربة الإفلات من العقاب.

السيد الرئيس ،،

يؤكد السودان أنّ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي نص عليها تمثل مجتمعة إطاراً جامعاً يؤسس لسيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى من أجل ضمان علاقات دولية ودية تقوم على الحوار والتفاهم واحترام سيادة الدول ومنع استخدام القوة أو التهديد بها أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إنّ التسوية السلمية للنزاعات تمثل الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وضمان توثيق العلاقات الدولية وتجنب الحروب والنزاعات وهي مرتكزات أساسية لتحقيق سيادة القانون وعملية تطويره. ومن المهم الإشارة الى ضرورة ضمان مشاركة كل الدول في هذه العملية من خلال منهج شفاف وواضح يُمكن من انخراط كامل الدول الأعضاء في الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها الأمانة العامة باعتبار أنّ سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى هي المهمة الأساسية للدول والحكومات وينبغى أن يكون الجهد مشترك وعلى نحو يضمن

التوافق ويتفادي محاولات فرض نموذج بعينه. مؤكدين من جديد على موقفنا الثابت أنه لا غنى عن الحفاظ على التوازن في تطوير الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون..

### **السيد الرئيس،،**

من أجل تعزيز احترام الدول للقانون الدولي فإن الحاجة ماسة إلى برنامج لبناء القدرات الوطنية في مجال سيادة القانون وتقديم العون الفني للدول وتبادل التجارب الناجحة باعتبار ذلك المدخل المناسب لهذه العملية.

في هذا الوقت الذي نحتفل فيه بمناسبة مرور سبعة وسبعين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، فإن تطلعات وأمال مجتمعات العالم مرتبطة بالجهود التي تبذلها هذه المنظمة الدولية الكبرى من أجل بناء عالم أفضل يسوده الأمن والسلام وعلاقات التعاون والاحترام بين جميع دول العالم ولخير البشرية جميعها. لذلك فإن الميثاق كان وسيظل وثيقة صالحة تؤكد على التعاون والتضامن الدولي من أجل خلق حاضر ومستقبل أفضل.

وشكراً السيد الرئيس